دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار

مقاتل إيمان: طالبة دكتوراه
جامعة عنابة

مامين فوزي: موظف
جامعة سوق اهراس

الملخص:

عرفت المناطق الحرة انتشارا واسعا عبر مختلف دول العالم وخاصة الدول النامية، وأصبحت عبارة عن أماكن تشهد مناطقها كثافة الاستثمار الأجنبي والمحلي والنشاط الكبير جدا في حركة التجارة، حيث تعد إحدى أهم وأبرز العوامل الجاذبة للاستثمار المباشر، كونها تساهم بشكل كبير في استقطاب الاستثمارات ونقل التكنولوجيا الحديثة وتوطينها داخل البلد المضيف وتحقيق التكامل بين المشروعات المحلية والمشروعات المقامة على المناطق الحرة .

كما تعتبر المناطق الحرة المحور الرئيس في جذب الاستثمار الأجنبي عبر العديد من البلدان مثل مصر الامارات والمغرب وخاصة الجزائر التي تسعى إلى توفير مناخ استثمار ملائم فيها، فما مدى مساهمة المناطق الحرة في جذب الاستثمار؟ وهل نجحت الجزائر في ذلك؟

الكلماتالمفتاحية : المناطق الحرة، الاستثمار الأجنبي ،مناخ الاستثمار، البلد المضيف.

Résume:

les zones franches ,ce sont rependues au par le monde et dans tous les pays et surtout ceux en voie de développement , ou elles connaissent une intensification dans l'investissement extérieur et local et aussi dans le domaine du commerce , car ces zone représentent l'un des facteurs qui incite l'investissement directe, ainsi que l'apport financier et technologique d'appoint , et la localiser dans les pays réceptifs .pour parvenir a harmoniser une complémentarité entre les sociétés locales et celles hébergées dans les zones franches.

Elles représentent aussi le facteur principal dans l'apport de l'investissement extérieur dans plusieurs pays comme l'Egypte , les EAU,LE MAROC ,et le plus important pour nous l'ALGERIE qui tente de créer un climat apte a recevoir et favorisant l'investissement adéquat ,alors a quel point les zones franches permettent d'attirer l'investissement ? et es ce que l'algerie a reussi dans ce domaine la.

MOTS CLEFS: zones franches ,l'investissement extérieur, directe ,climat d'investissement , les pays réceptifs .

مقدمة:

شهد العالم ومنذ منتصف القرن الماضي تسارعاً في وتيرة نمو المناطق الحرة من حيث عددها وأنواعها، وظهر هذا بشكل واضح في الدول النامية التي حرصت على إنشاء المناطق الحرة بهدف دفع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، من خلال سعيها لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، حيث رأت هذه الدول أن المناطق الحرة وسيلة ناجعة لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية وتنمية صادراتها وحصولها على التكنولوجيا الحديثة والمتطورة وتوفير فرص العمل وزيادة إيراداتها من العملة الصعبة، وينجم عن ذلك زيادة تداخل الاقتصاد المحلي مع الاقتصاد العالمي وتحقيق النمو الاقتصادي المستمر.

كما تعتبر المناطق الحرة شكلا من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا تسعى معظم الدول لا سيما النامية منها إلى جلب هذا النوع من الاستثمار باعتباره المحرك الرئيسي لاقتصاداتها في وقت عجزت فيه الموارد المحلية، وذلك لما تقدمه هذه المناطق من تسهيلات وامتيازات كالحوافز الضريبية والجمركية، إضافة إلى العمالة الرخيصة نسبيا، مما يمكنها من تحقيق ميزة تنافسية ذاتية.

من الواضح أن أي تقييم حقيقي لأثار المناطق الحرة على التنمية المحلية والإقليمية يتطلب دراسة حالات لهذا المناطق وفي بلدان محددة، لذا اخترنا بعض البلدان كإسقاط عملي لتجارب هذه الدول والذي من خلالها يمكن للجزائر ان تحذو حذوها .

لذا فإن موضوع المناطق الحرة في غاية الأهمية الذي يعد الاساس للاستثمارات في الوقت الراهن الذي تبنته مختلف الدول و خاصة الجزائر ، فما المقصود من المناطق الحرة؟ ، و ما مدى مساهمتها في جذب الاستثمارات الأجنبية و المحلية؟

المبحث الأول : ماهية المناطق الحرة:

تعتبر المناطق الحرة وسيلة اقتصادية تستخدمها الدول بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية و تحفيز المحلية منها بما يعود على تلك الدول بفوائد من جوانب متعددة، و قد ارتبط ظهور المناطق الحرة بتوسع حركة التجارة منذ القدم حيث توسعت أنشطتها و تعددت أشكالها بتطور التجارة الدولية و بخاصة تلك التي شهدها العالم في العقود الأخيرة منذ القرن العشرين.

المطلب الأول : التطور التاريخي للمناطق الحرة:

ظهرت المناطق الحرة في صورة موانئ حرة منذ ما يزيد عن ألفي عام، و عبر مراحل تطور مختلفة وصلت عربة ذلك التطور إلى محطة القرن العشرين معلنة إنشاء أول منطقة حرة لتجهيز الصادرات و ذلك في مدينة شانون بإيرلندا عام 1959 م و قد بلغ عدد هذه المناطق عام 2004 ما يزيد عن 5174 منطقة حرة في أكثر من 12 منطقة جغرافية موزعة في أرجاء قارات العالم الخمـــسو هذا ما سوف نتطرق إليه في الفرع الأول :

الفرع الأول: نشأة و تطور المناطق الحرة

إن فكرة المناطق الحرة يعود أصلها إلى الإمبراطورية الرومانية[1] والتي برزت في شكل موانيء حرة مورست فيها عمليات نقل وتخزين وتصدير البضائع، حيث تشير بعض الدراسات إلى أنها قامت بإنشاء أول منطقة تجارة حرة عام 166 قبل الميلاد في جزيرة يونانية صغيرة " ديلوس" في بحر إيجا بهدف وضع حد لهيمنة جزيرة رودوس على التجارة في البحر الأبيض المتوسط حيث تميزت هذه الجزيرة بنظام تجاري خاص يتمثل في خفض الرسوم والضرائب التي كانت تفرض على التجار و السفن العابرة من أراضيها إلى مناطق أخرى من الإمبراطورية الرومانية أو غيرها من الدول و بذلك أصبحت مركزا تجاريا مشهورا في تلك الحقبة ، كما لجأ التجار في زمن الفينيقيين للبحث عن موانئ و مدن تحميهم من هجمات القراصنة و توفر عليهم الضرائب المرتفعة التي كانوا يجبرون على دفعها أثناء مرورهم و تنقلهم ببضائعهم، فكانت مدن مثل طبرق و قرطاج تقدم لهم الحماية اللازمة و توفر عليهم تلك الضرائب التي كانوا يدفعونها في مدن أخرى .

وفي عام 1189 تم إنشاء أحد أهم أقدم الموانئ الحرة و ذلك في مدينة هامبورج الذي أعفي فيه التجار من الرسوم الجمركية و الضرائب ، وتطورت الفكرة بعد ذلك في القرون الوسطى عندما قامت بعض الدول الأوروبية[2] بمنح بعض الإمتيازات و التسهيلات التجارية بهدف تنشيط

التجار في بعض الموانئ الساحلية ، كما تطورت فكرة ميناء الحر في مدينة هامبروغ عام 1888 لتواكب توسع الحركة التجارية في تلك الفترة، و تمتعت موانئ أخرى بنفس المزايا في نابولي، فينسيا، مرسيليا، تريشا، كوبنهاجن ...

وقد انتقلت بعد ذلك هذه الفكرة في فترات لاحقة من الدول الأوروبية الاستعمارية إلى المستعمرات التي كانت تحتلها،حيث أقيمت العديد من المناطق الحرة في المناطق الحرة في مناطق مختلفة من دول العالم، كجبل طارق عام 1704 وسنغافورة سنة 1819 وهونج كونج سنة 1842، وقد حققت هذه المناطق نجاحات لم تحققها حتى المناطق الحرة التي كانت موجودة في الدول الاستعمارية نفسها

وفي القرن العشرين وبفقدان الدول الاستعمارية معظم مصالحها باستقلال الدول التي كانت تحت احتلالها والتي كانت تشكل مصادر رئيسية لها من المواد الخام الأولية و في نفس الوقت كانت تمثل اسواقا رائجة لمنتجاتها المختلفة، ونظرا لدخول عدد من الدول المستقلة في نزاعات و اتجاهات أيديولوجية سياسية و اقتصادية كان لها انعكاسات سلبية على مجتمعاتها و اقتصادها يضاف لذلك افتقاد معظم هذه الدول لقاعدة صناعية و تكنولوجية متطورة . كل هذا دفع بالدول المتقدمة و النامية على السواء للسعي لجذب رؤوس أموال أجنبية للاستثمار في مجالات متعددة تتحقق معها أهداف مختلفة تسهم في دعم اقتصادها و الدفع بعجل التنمية فيها. و من هنا تطورت فكرة المناطق الحرة إلى مناطق حرة تهدف إلى تصدير منتجات يتم تخزينها أو تصييعها فيها، وتمركزت تلك المواقع الرئيسية لخطوط التجارة الدولية و قد عزز من هذا التوجه توافق مصالح الدول المتقدمة و النامية للإستفادة من مزايا الإقتصادية المترتبة على هذه المناطق

ولذا كانت المنطقة الحرة بشانون " Shannon " المتواجدة في غرب إيرلندا هي أول منطقة حرة لتجهيز الصادرات والتي أنشئت عام 1959 تلاها في فترات زمنية متلاحقة إقامة مناطق حرة في بورتويكو عام 1962 وفي الهند عام 1965 وتايوان والفلبين والدومينك والمكسيك وبنما والبرازيل..الخ

ونظرا للفوائد الإقتصادية المترتبة على هذه المناطق، قامت العديد من الدول بإنشاء عدد كبير منها، وقد بلغ عدد المناطق الحرة في العالم في الفترة الممتدة ما بين 1970-1998 مايزيد عن 176 منطقة حرة على اختلاف أنواعها وأنشطتها كما يشير تقرير منظمة العمل الدولية حول التوظيف في العالم إلى أن عدد هذه المناطق وصل عام 2002 إلى 3000 منطقة، ولتدليل هذا الإنتشار الواسع لهذه المناطق، نورد الجدول التالي الذي ينطوي على بيان بأعداد المناطق الحرة و السنوات التي تم بدأ نشاطها فيها

الفرع الثاني : مفهوم المناطق الحرة و مقومات إنشائها

إن أهمية المناطق الحرة والدور الذي تلعبه في الاقتصاد يعد بديلا مناسبا عن كل الموارد الاقتصادية الأخرى للبلدان ويمكن أن يوفر هذا البديل الرفاه الاقتصادي لأي بلد من البلدان التي تعاني من الفقر وقلة الموارد الاقتصادية كبعض البلدان العربية مثلا[3]، يستدعي منا الوقوف على مفهومها وكذلك الإطار التنظيمي لها وكذا مقومات التي ترافق إنشاءها باعتبارها الشرط الأساسي لنجاح هذه المناطق إضافة إلى عوامل أخرى سيتم التطرق لها لاحقا.

أولا : تعريف المناطق الحرة

تشير بعض الدراسات إلى أن مصطلح المناطق الحرة، جرى استخدامه منذ القرن 19 عشر إلا أنه بالرغم ذلك فإن كتاب القانون والإقتصاد لم يجمعوا على تعريف أو مصطلح محدد لهذه المناطق، ويرجع ذلك إلى تنوع الأنشطة الاستثمارية التي تزاول فيها، ومن المسميات التي أطلقت على المناطق الحرة، المناطق الإقتصادية الحرة. الموانئ الحرة، المناطق الحرة للخدمات، النقاط الحرة، المناطق الحرة الإعلامية، كما أن هناك من يطلق عليها اسم المناطق الخاصة[4]... وغير ذلك من المسميات وبالرغم من تعدد هذه المسميات فإنها كلها تندرج في إطار العام والشامل لصفة المنطقة الحرة، وبناء عليه سوف يتم استعراض بعض التعريفات الفقهية بالإضافة لبعض التعريفات التي وردت في بعض التشريعات العربية .

أ- تعريف المناطق الحرة في الإصطلاح الفقهي

رغم اتفاق العديد من الكتاب على جوانب معينة في تعريف المناطق الحرة إلا أنهم اختلفوا في جوانب أخرى، وقد عرف جانب من الفقه المناطق الحرة بكونها:

" هي تجمع سكاني محدد ومسور (حائط)، متكامل البناء، والتجهيزات، والمرافق يسمح خلاله بحرية الحركة، والعمل وفق أحدث الأساليب التكنولوجية وأفضلها، وفق المبدأ الاقتصادي الكلاسيكي القائل " دعه يعمل دعه يمر " "[5]

* وعرفها جانب آخر من الفقه بأنها: " قطعة أرض تابعة للدولة ولها حدود جغرافية واضحة ويتم عزلها جمركيا عن الدولة بحيث تعامل البضائع الداخلة إلى هذه المناطق معاملة الصادرات وتعامل البضائع الخارجة منه معاملة الواردات إلا أنها تخضع لسيادة الدولة وتطبق عليها نفس قوانين الدولة ويتم تجهيزها بالمرافق العامة وتتمتع المشروعات المقامة عليها بإعفاءات ضريبية وجمركية وإجرائية "[6] .

*وفي رأي ثالث تعرف المناطق الحرة بكونها " جزء أراضي الدولة التي تسمح فيها بعمليات تجارية وصناعية مع دول العالم وتكون متحررة من قيود الجمارك كالاستيراد والتصدير وحركة النقد وهي كذلك المساحة في بناء بحري أو جوي سواء طان داخلي أو على الساحل حيث ترد إليها البضائع ذات الطابع الأجنبي بقصد إعادة التصدير أو العرض أو ادخال بعض عمليات إضافية عليها "[7]

وفي دراسة عن تقييم المناطق الحرة صادرة عن اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا ((الإسكو)) إحدى منظمات الأمم المتحدة عام 2001، جاء فيها تعريف المناطق الحرة بأنها: (مناطق تقع ضمن السياج الجمركي أو مناطق معزولة تقع ضمن السياج الجمركي أو مناطق معزولة تقع ضمن ميناء تستفيد من الإعفاء من الرسوم الجمركية وبذلك فهي تقع خارج النطاق الجمركي للدولة مما يجعلها تستخدم لتخزين البضائع العابرة والحفاظ على مخزون البضائع للتوزيع و تأخير دفع رسوم الاستيراد عليها أو تقلل دفع الضرائب غير المباشرة على أنواع أخرى من الأنشطة التي تتم فيها)

ويلاحظ على هذه التعريفات إشارتها إلى الأنشطة التي يتم مزاولتها في هذه المناطـــق، كما أنها حصرت موقع تلك المنطقة بجوار الموانئ أو المطارات بالرغم من أن هناك مناطق حرة تنشأ فيها أقاليم بعيدة عن تلك الأماكن يكون هدفها في بعض الأحيان تنمية تلك الأقاليم، كما يؤخذ عليها عدم الإشارة فيها إلى الأهداف التي تسعى الدول المضيفة لتحقيقها من وراء إنشائها للمناطق الحرة.

تعد المناطق من وجهة نظر لجنة الإحصاء التابعة لمنظمة الأمم المتحدة (onu): المنطقة الحرة هي مجال جغرافي حدوده تابعة و مدخله مراقب من طرف مصلحة الجمارك حيث يمكن للسلع القادمة من الخارج عبور الحدود الجمركية دون الخضوع للحدود أو للمراقبة، ما عدا تلك التي يمنع دخولها من قبل القانون ثم نستطيع لاحقا الخروج دون أن تخضع لحقوق أو مراقبة الصادرات، إن السلع من مختلف الأنواع توجه إلى الخارج باستثناء تلك التي يمنع خروجها من طرف القانون [8].

ويلاحظ على هذا التعريف أنه أغفل ذكر البضائع التي يتم إخراجها من المناطق الحرة، وقصر التعريف على البضائع التي تدخل إليها فقط، كما أغفل الأنشطة و العمليات الانتاجية التي تتم داخلها.

ب – تعريف المناطق الحرة في التشريعات القانونية :

لم تقم أغلبية التشريعات القانونية التي لها علاقة بالمناطق الحرة خاصة الدول العربية بالتعرض لتعريف المناطق الحرة ولكن نجد البعض منها قد قام بوضع تعريف للمناطق الحرة و بالرجوع إلى قوانين استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة،في القسم الثاني منه خصصه للمناطق الحرة وعمل في الفصل الأول على التعريف بها حيث ينص في المادة 670 منه على أنه (تعتبر مناطق حرة في تطبيق أحكام القانون

أ– المناطق الحرة العامة وهي:

1–المناطق الحرة العامة التي تنشأ داخل الدوائر الجمركية في الموانئ البحرية أو الجوية أو المنافذ البحرية

2–المناطق الحرة العامة ذات الموانئ الخاصة بها

3–المناطق الحرة العامة التي تنشأ داخل البلاد

و يصدر بإنشاء هذه المناطق بيانات موقعها و حدودها قرار من مجلس إدارة الهيئة بعد موافقة مجلس الوزراء

أيضا قانون مؤسسة المناطق الحرة الأردني رقم 32 لسنة 1984 عرفها بكونها جزء من أراضي المملكة محددة ومسورة بحاجز فاصل توضع فيه البضائع لغايات التخزين والتضييع مع تعليق استيفاء جميع الضرائب والرسوم المترتبة عليها، وتعتبر هذه البضائع وكأنها خارج المملكة .

أما بالنسبة للمشرع الجزائري، فقد حدد المرسوم التنفيذي رقم 20/94 المناطق الحرة منطقة تمارس فيها أنشطة صناعية وخدمات و أنشطة تجارية، تقع في مساحات مضبوطة حدودها، وقد تشمل على مطار أو سلك وطني أو تقع بالقرب من ميناء، مطار أو منطقة صناعية تمارس صلاحيات السلطة العمومية على المطارات والموانئ[9].

ثانيا : خصائص المناطق الحرة :

هناك عدة خصائص للمناطق الحرة، نظرا لوجود عدم مفاهيم و تعاريف للمناطق الحرة فحسب معهد تمويل التنمية للمغرب العربي (IFID).

إن مفهوم المناطق الاقتصادية الحرة يغطي أنواعا مختلفة بعضها مجرد محالات أو مخازن، والبعض الآخر يأوي مجمعات صناعية عملاقة، في حين أن أخرى لا يمكن تمييزها باعتبارها منطقة حرة إلا لما تتمتع من نظام ضريبي متميز وتوجد خصائص عامة وخصائص إدارية:

أ-الخصائص الادارية[10]:

➢ **التعطيل الضريبي:** ذلك أن الميزة الأساسية للمناطق الاقتصادية الحرة تكمن في نظامها الضريبي، الذي يخضع له المتعاملون ومن خلال مختلف العمليات التي تجري داخل المناطق الاقتصادية الحرة، ذلك أن المنطقة الاقتصادية الحرة لا يمكن تحديدها كما يه، إلا إذا

منعت أنظمة تشريعية مشجعة خاصة من الناحية الضريبية مقارنة بالمحيط الاقتصادي الذي تعمل من حوله، وهذه اللاجبائية ما هي إلا وسيلة لجذب المتعاملين الأجانب لاستثمار أموالهم داخل المنطقة الحرة.

➢**الشمولية:** المناطق الحرة مفتوحة أمام كل المتعاملين الاقتصاديين الراغبين في القيام بمشاريع استثمارية دون الأخذ بعين الاعتبار الجنسية أو أصل رؤوس الأموال.

➢ **المساواة:** يعامل جميع المتعاملين الاقتصاديين داخل المنطقة الحرة على التقدم و المساواة في المعاملات الادارية ، و المزايا الممنوحة يستفيد منها كل المتعاملين دون استثناء.

➢**تعطيل القوانين:** إن المناطق الاقتصادية الحرة تقوم بتعطيل الأنظمة القانونية المعمول بها داخل الإقليم الجمركي، بحيث يستثنى منها فلا تخضع العمليات بداخلها للقواعد العامة، و القيود المطبقة بالنسبة لذات الأنشطة داخل الاقليم الجمركي.

➢**اللابيروقراطية:** العمليات التي تتم داخل المنطقة الحرة لا تخضع إلى عراقيل إدارية في التسيير حيث أن داخل هذه المنطقة تتصف بسعتها وببساطتها في المعاملات الإدارية.

ب-الخصائص العامة[11]:

-المساحة الجغرافية المحددة للمنطقة الحرة.

-المنطقة الحرة معزولة جمركيا عن بقية إقليم الدولة المضيفة أي توجد خارج الاقليم الجمركي.

-تحديد الأنشطة المسموح بمزاولتها في المناطق الحرة.

-المنطقة الحرة تخضع للسيادة الكاملة للدولة المضيفة.

ثالثا : أهداف المناطق الحرة :

لقد أنشئت المناطق الحرة لتكون آلية للتخطيط بغية المساهمة في التنمية الاقتصادية. وإن للمناطق الحرة إيجابياتها كما أن لها سلبياتها. ورغم أن العصور الوسطى، وملوك الامبراطورية الرومانية، عرفوا نوعا من المناطق الحرة التي خلقوها لتزيد في تدفق البضاعة في بلدانهم، إلا أن العصر الحديث شهد تطورا لافتا لهذه الظاهرة الاقتصادية. وقد مثلت شنزهين في الصين (التي أنشئت سنة 1979) إحدى أشهر المناطق الحرة في العالم.

وتعتبر زيادة الصادرات واحدا من أهم أهداف المناطق الحرة، فغالبية هذه المناطق عبارة عن تجمعات محددة المكان، معفية من الحقوق الوطنية المترتبة على الإيراد والتصدير، وهي تعمل رسميا خارج نطاق جمارك البلد الذي توجد فيه. وتقوم الحكومات في البلدان التي توجد بها مناطق حرة بالكثير من التحفيزات من بينها ما هو ضريبي وما هو تنظيمي وما هو إداري وما هو مالي بغية جلب الاستثمارات.

و تعتبر الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة في لعبها عدة أدوار في تحريك العجلة الاقتصادية لأي بلد و يمكن تلخيصها فيما يلي [12]:

*تساعد الاعفاءات و الحوافز التي تقدمها المناطق الحرة على جذب الاستثمار الأجنبي و المحلي مما يساهم في دعم ميزان المدفوعات بالعملات الصعبة.

*تنمية المبادلات التجارية بشكل عام و تجارة الترانزيت بشكل خاص حيث تؤدي فلسفة المناطق الحرة القائمة على حرية انتقال السلع و الخدمات بدون خضوعها لأي قيود جمركية إضافة إلى مرونة الاجراءات المتبعة إلى تخفيض الكلفة على التجارة و المستثمرين مما يؤدي إلى زيادة قدراتهم التنافسية.

*تشغيل الأيدي العاملة إذ أن المشاريع التي تقام في المناطق الحرة تساهم بشكل كبير في توظيف الأيدي العاملة و تكسبها المهارات الفنية التي يمكن نقلها إلى قطاعات خارج المناطق الحرة مما ينعكس إيجابا على رفع انتاجية هذه القطاعات.

*المساهمة المباشرة و غير المباشرة في تطوير و تنمية المناطق و الأقاليم التي تقام فيها المناطق الحرة إضافة إلى التأثير الايجابي المختلف على القطاعات الاقتصادية المرتبطة بنشاط المناطق الحرة كقطاع النقل و التأمين...

*نقل التكنولوجيا الحديثة و ذلك عن طريق الاعفاءات التي تمتاز بها المشاريع في المناطق الحرة التي تعمل على تشجيع اقامة صناعات ذات مستوى تكنولوجي عالي و أساليب انتاجية متطورة تمكنها من الانتاج و بجودة و كفاءة عاليتين، مما سيساهم في رفع تنافسية مثل هذه الصناعات في الأسوق العالمية.

كما أن هناك أهمية اقتصادية بالنسبة للمؤسسات و الشركات المتعددة جنسيات الانواع التي تتميز بشمولية و تعدد نشاطاتها ذات المشاريع في المناطق الحرة و من أهدافها[13] :

*الاستفادة من المزايا و الحوافز و الاعفاءات.
*الاستفادة من الموقع الاستراتيجي للتسويق.
*الاستفادة من الموارد البشرية و الخدمات.
*تعزيز المركز التنافسي و انشاء مؤسسات فرعية للمؤسسات العملاقة.
*الاقتراب من الموارد الطبيعية و تخفيض تكاليف نقلها.

المطلب الثاني : أنواع المناطق الحرة و تمييزها عن النظم المشابهة لها

إن المناطق الحرة تتعدد أنواعها بحسب موقعها أو وفقا لطبيعة النشاط الذي تقوم به المشروعات الإستثمارية فيها ، إلا أن هناك بعض جوانب التفرقة التي تختلف فيها المناطق الحرة عن بعض الأنظمة القريبة منها، و من ثم فقد يكون من الملائم أن نتعرض لأنواع المناطق الحرة و بيان الفرق بينها و بين النظم المشابهة لها و ذلك على النحو التالي :

الفرع الأول : أنواع المناطق الحرة :

إن البحث عن أنواع المناطق الحرة يؤدي بنا إلى الوقوف على اربعة أشكال جد متناولة في المجال الدولي،و هذه الأشكال لم تكن وليدة فترة واحدة، بل جاءت عبر مختلف الحقب الزمنية ، فمنها ماهو عريق كالمنطقة الحرة التجارية ثم بعد ذلك بدأ اجتهاد الإنسان في الميدان الإقتصادي في ابتكار نماذج جديدة أمثلها عليه ضرورة اقتصادية ملحة نابعة من إطار وطني و أحيانا دولي ، و في هذا السياق يمكن الحديث عن مناطق التبادل الحر، المناطق الحرة الصناعية للتصدير، المناطق الاقتصادية الخاصة، والمناطق الصناعية ثم أخيرا نجد نموذجا و شكلا حديثا و غير متداول بنفس الوتيرة التي هي عليها باقي الأشكال الأخرى يتعلق الأمر بالشكل الخامسهو المجتمعات العلمية les parcs scientifiques .

أولا : المناطق الحرة الأكثر انتشارا:

إن الأشكال المعروفة و المنتشرة عبر سطح الكرة الأرضية تتمثل في المنطقة الحرة التجارية و هي الشكل الكلاسيكي بلا منازع ثم نجد في المقام الثاني المنطقة الحرة الصناعية بالرغم من كونها وليدة السنوات القليلة الماضية فالتأريخ لهذه المنطقة يبدأ من سنة 1958 حيث تم خلق أول منطقة حرة صناعية بإيرلندا في منطقة شانون .

أ-**المنطقة الحرة التجارية**[14]: تعد هذه المنطقة في غالب الأحيان عبارة عن حيز جغرافي محدد يقع قرب ميناء وفي بعض الأحيان يقع بداخل الميناء ، و تنشأ هذه المناطق للقيام بأنشطة تجارية محدودة و مسموح بها مع باقي العالم ، و قد عرفها P.Lorot و T.Showob : بأنها " مساحة محددة المعالم ،و غالبا ما تتواجد داخل أو أقرب ميناء لا يخضع نشاطها التجاري مع الخارج لأية قيود، و بإمكان المتوجات الدخول و الخروج دون أداء رسوم جمركية، كما يمكن أن تخزن بها البضائع لمدة متفاوتة حسب الإجراءات المعمول بها داخل كل منطقة ، أو تفتح من أجل التأكد منها أو لإعادة تعبئتها .

و غالبا ما تستعمل من طرف الشركات التي ترتكز أنشطتها على الاستيراد و التصدير أو التوزيع بالجملة ، كما نجد مفهوما آخر لهذا الشكل دورا حيويا في تطور الحركة التجارية بأوروبا الشمالية و مؤخرا في دول الشرق الأوسط ، كما أن هناك ما يسمى بمحلات duly free shopالتي تعد امتدادا للمنطقة الحرة التجارية ، و توجد بالموانئ و المطارات و توجه خدماتها للسياح التي تكون غير خاضعة للرسوم و توفر مداخيل جد هامة إلا أنه مع بداية الستينات مالبث أن وقع إثراء لهذا المفهوم مع هبوب رياح التصنيع على بعض الدول النامية ورغبة الدول المصنعة في التخفيض من تكاليف الإنتاج عن طريق توظيف اليد العاملة الرخيصة المتوفرة بكثرة لدى هذه الأخيرة .

ب – المناطق الحرة الصناعية : ظهرت هذه المناطق كنتيجة لتطور الشكل المذكور أعلاه ، و برزت أول منطقة حرة صناعية بإيرلندا سنة 1959 بمدينة Shannon ، التي شكلت التجربة الأولى في هذا المجال، و التي سرعان ما تم تبنيها من طرف عدة دول بغض النظر عن مساحتها أو حجم سكانها أو مستوى دخلها الفردي السنوي مثل التايوان كوريا الجنوبية ، المكسيك ، الصين ، جزر موريس ، الفلبين..إلخ و تكون المناطق الحرة الصناعية في غالب الأحيان عبارة عن مجمعات صناعية تتواجد داخل مساحة محددة جغرافيا تطلق عليها عدة تسميات لها قاسم مشترك يتمثل في خلق مناخ تنعدم فيه أو على الأقل تتقلص فيه القيود التي تعرقل النشاط الإقتصادي سواء كانت قيودا ذات طبيعة جمركية أو جبائية أو إدارية[15] ...

فالدور المنوط بالمنطقة الحرة الصناعية و النتائج المنتظرة منها هما اللذان يعطيان الشكل النهائي لهذه الأخيرة ، فالدول السائرة في طريق النمو و بعض الدول النامية قد ركزت على المناطق الحرة الصناعية كأداة انتقلت بواسطتها من مرحلة تطبيق سياسة استبدال الواردات إلى اتباع استراتيجية تقوم على تشجيع الصادرات و تتميز المناطق الحرة الصناعية بـــ :

- إن موقعها يقع عادة في مساحة محددة و يتم عزلها جمركيا عن بقية أقاليم الدولة.
- تكون في صورة منطقة حرة للصناعات التصديرية أو في شكل منطقة حرة المشروعات التي تسمى بالنقاط الحرة .
- إن نشاطها صناعي في المقام الأول بهدف الوصول إلى الأسواق العالمية بمنتجات منافسة.
- يسهم نشاط هذه المناطق من خلال الصناعات التي تقوم بها في الإرتقاء بمستوى الصناعات المحلية في الدولة وفقا لمبدأ المنافسة في الجودة .
- تتمتع هذه المناطق هذه المناطق بجميع صورها بالحوافز الجمركية و الضريبية و التسهيلات التي تمنحها الدول المضيفة بهدف جذب الاستثمارات إلى مناطق الحرة

و تهدف المناطق الحرة بالدرجة الأولى إلى جذب الشركات الأجنبية الصناعية التي تتخصص في سلع يتم إنتاجها بأحدث المعدات التكنولوجية كما تستخدم أيدي عاملة متميزة في مهارتها، و من أبرز المناطق الحرة الصناعية التي اشتهرت على المستوى العالمي تلك التي يتم إنشاؤها في سنغافورة و كوريا الجنوبية و هونج كونغ و التايوان .

ثانيا : الأشكال الحديثة و المتطورة للمناطق الحرة:

لقد شهد العالم تطورا كبيرا في الوقت الراهن وذلك في جميع المستويات الإقتصادية خاصة الناحية الصناعية و المالية و المجال العلمي المرتبط بها، كل هذا أثر بشكل إيجابي على اجتهاد الإنسان في خلق مناطق حرة جديدة سعيا منه إلى تحقيق أهداف خاصة ،و في هذا الصدد نجد كل من منطقة المقاولات ، وكذا المناطق المالية الحرة و أيضا منطقة المجتمع العلميparc scientifique

أ– المنطقة الحرة للمقاولات : تعد منطقة المقاولات الشكل أكثر حداثة في مجال المناطق الحرة و ينحصر وجود هذه المناطق في الدول المتقدمة ، من مثل الولايات المتحدة الأمريكية .. و مناطق المقاولات تمنح امتيازات في الضرائب و لا تقتصر هذه الامتيازات على الأنشطة التصديرية و لكن بالنسبة لكل الأنشطة الاقتصادية الأخرى بصفة عامة المتواجدة فيها ، أي أن الإنتاج الموجه نحو السوق الداخلية بحيث أن الهدف منها هو انعاش السوق المحلية بالأساس، و قد ظهر هذا الشكل سنة 1980 ليحد من العوامل التي جعلت الدول المتقدمة تتخبط في مشكل البطالة و هذه العوامل كان وراءها الأسباب التالية :

- التنظيمات الصلبة والصارمة.
- الشكليات البيروقراطية
- الضرائب المرتفعة .

فمنطقة المقاولات منحت العديد من الحوافز و الامتيازات خاصة الضريبية منها و الهدف الأساسي من ذلك جلب الاستثمارات و تشجيع الاستثمار الخاص لخلق فرص العمل بالدرجة الأولى، و أيضا إيجاد مناخ مناسب و ملائم لأنشطة المقاولات الخاصة التي تقوم بإنعاش و خلق إنتاج جديد ، و هذه المناطق تتمتع بتخفيضات ضريبية على الأنشطة الاقتصادية و تقدم تسهيلات في الأداءات الجمركية ، و يمكن القول أن منطقة المقاولات تظهر كأداة تسمح بخلق محيط إيجابي الذي توجد به الأنشطة الاقتصادية و المبادرات الخاصة، و هما جزء أساسي يبعد الصعوبات التي تواجه الاقتصاد الوطني ، و في إطار هذه المبادرة تعطي المقاولات إمكانيات الاستثمار في مستوى جيد لأجل تحقيق الربح في الدول و الجهات المختارة و منطقة المقاولات توجد بالأساس في بريطانيا و بلجيكا و فرنسا ..

ب – المنطقة المالية الحرة: نجد أن مفهوم المنطقة الحرة لا ينطبق فقط على الأنشطة الإنتاجية سواء كانت صناعية أو تجارية بل امتد إلى النشاط المالي و يتعلق الأمر بالمناطق الحرة البنكية أو المالية، فبروز هذه المناطق يعود إلى بداية الستينات، وذلك على إثر الإجراءات الصارمة والتدابير التنظيمية المقيدة التي بدأ النظام المالي الدولي يخضع لها، حيث قويت مراقبة الصرف ومراقبة حركة رؤوس الأموال، وتم الرفع من معدلات ونسب الاحتياطات الإجبارية، كما تم تحديد سقف الفائدة كل هذه العوامل بالإضافة إلى أخرى أدت بالبنوك الدولية إلى تحويل جزء من نشاطها نحو مراكز مالية لا تعرف مثل هذه الاجراءات، وتعرف هذه المناطق بكونها مساحات تضم أبناك أجنبية ينحصر تعاملها مع الأشخاص غير المقيمين سواء فيها يخص عمليات الإيداع أو القرض، فالبنوك بإنشائها لفروع لها لهذه المناطق تسعى إلى التخلص من الرقابة التي تفرضها الدول على المعاملات البنكية كمراقبة الصرف وتحديد سقف الفوائد ونسبة الاحتياط الإجباري ، كما أنها تسعى إلى الاستفادة من الإعفاءات الضريبية على مستوى الأرباح[16] .

ج– منطقة المجتمع العلمي: لقد صادفنا لأول مرة هذا الشكل في تقرير اللجنة الدولية المكلفة بدراسة المناطق الحرة وقد اعتبرته هذه اللجنة النموذج الأكثر حداثة وتطورا ،فهو حديث الظهور على جميع الأشكال والظروف الضرورية للبحث العلمي بمختلف أشكاله، وما تجدر الإشارة إليه أن هذا الشكل يتطلب توفر أشخاص ومستخدمين ذوي كفاءات وخبرة عليمة كبيرة، وتعتبر كل من التايوان وسنغافورة مقرات لبعض المجتمعات العلمية[17].

الفرع الثاني : الفرق بين المناطق الحرة و غيرها من النظم المشابهة لها

يتقارب مصطلح وعمل المناطق الحرة مع بعض المفاهيم و الأنظمة الأخرى التي تتشابه معها في بعض الجوانب، إلا أنها تختلف معها في جوانب أخرى من هذه المفاهيم والأنظمة نقتصر على ما يلي

- –المناطق الحرة والجنات الضريبية
- –المناطق الحرة والأسواق الحرة
- –المناطق الحرة ومناطق التجارة الحرة .

أولا: المناطق الحرة و الجنات الضريبية

في هذا الصدد سنحاول التميز بين المناطق الحرة المالية والجنات الضريبية على اعتبار أن كلاهما ينصب نشاطهما على المجال المالي وفي هذا المستوى نجد قليلا من الباحثين ممن يقيمون نوعا من التميز بين المنطقة المالية الحرة والجنة الضريبية فهم يركزون على جانب واحد وهو المتعلق

بالتشريع الضريبي للحكم على منطقة معينة أو دولة ما بكونها جنة ضريبية دون إعطاء أي اهتمام إلى نوعية العمليات المقامة داخل المنطقة الحرة وكذا طبيعة الفاعلين فيها، مع العلم أن الدول لاتدخر جهدا في تنويع الطرق و الوسائل قصد اجتذاب رؤوس الأموال

ان هناك العديد من الجوانب المشتركة اهمها ((الليونة الضريبية ،السر البنكي و شبكة جيدة للإتصال بالإضافة إلى الإستقرار السياسي)) الجنات الضريبية تختص في التهرب الضريبي،ليس القيام بنشاط مغاير، مع العلم أن هناك العديد من المراكز المالية الحرة تفرض اقتطاعات ضريبية على المداخيل والأرباح ولو بشكل ونسب ضعيفة، وهكذا ((تعتبر الجنة الضريبية مأوى يمكن للأجانب أن يحققوا فيه أرباحا هامة والمحافظة على موجوداتهم دون أن تفرض عليهم ضرائب مرتفعة))، في حين أن العمليات التي تقام داخل المناطق المالية الحرة تكون لها نهايات وأبعاد تجارية محصنة يرجى من ورائها تمويل الصادرات و بعض الأنشطة الإقتصادية، وتتعدد الجنات الضريبية إلى صور مختلفة نذكر منها :

- دول لا تفرض فيها أي ضريبة على الدخل أو الارباح الناتجة عن رأس المال من هذه الدول البحرين ، جزر البهاما و موناكو .
- دول تمنح حوافز و اعفاءات ضريبية بهدف تشجيع الصناعات التصديرية داخل الدولة مثل جمهورية ايرلاندا .
- دول تفرض فيها على الدخل و الأرباح الناتجة عن رأس المال وفقا لمبدأ الإقليمية مثل هونج كونغ و ماليزيا و الفلبين ...

ثانيا: المناطق الحرة و الأسواق الحرة:

الأسواق الحرة هي تلك الأماكن الواقعة في إطار الموانئ البحرية أو الجوية التي يتم فيها بيع السلع الإستهلاكية المكتملة الصنع للأفراد العابرين في هذه الموانئ و ذلك لسد حاجياتهم من هذه السلع، و الأسواق الحرة وفقا لهذا المفهوم تعد مكانا لعرض السلع الأجنبية و حتى المحلية التي تهدف الدولة لتسويقها من خلال هذه الأسواق للحصول على عملات أجنبية و هو الأمر الذي تتشابه فيه مع المناطق الحرة، إلا أنها تختلف عنها في أوجه معينة منها :

- يجري عرض السلع في هذه الاسواق دون ادخال أي عمليات عليها .
- يتم بيع السلع في الأسواق الحرة في حدود الكميات الكافية للاستهلاك الشخصي فقط، وليس لغرض التسويق التجاري الذي يتم بكميات كبيرة في المناطق الحرة .
- ترتبط معظم الأسواق الحرة بالركاب العابرين بالمطارات أو الموانئ البحرية أو المنافذ البرية فقط، في حين أن المناطق الحرة يمكن أن تنشا بالاضافة إلى تلك الأماكن في مواقع بعيدة عنها، كما يمكن أن تشمل مدنا باكملها .
- هدف الأسواق الحرة الرئيسي هو العمل على امتصاص العملات الأجنبية لدى العابرين منها وإلى تنشيط السياحة و الحركة التجارية، في حين أن أهداف المناطق الحرة عديدة ومتعددة يمكن أن تشمل توفير فرص عمل، وزيادة الصادرات وجذب التكنولوجيا، وتوفير متحصلات من العملات الصعبة للدولة، ... الخ.

ثالثا: المناطق الحرة و مناطق التجارة الحرة[18]:

مناطق التجارة الحرة هي صورة من صور التكتل الاقتصادي بين دولتين أو أكثروتهدف إلى إزالة كافة القيود الجمركية و غير الجمركية على التجارة في السلع و الخدمات فيما بينها و ذلك لزيادة حجم التبادل التجاري و رفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في هذا التكتل، و ترجع أهمية تلك المناطق في كونها تستجيب للمتغيرات الاقليمية و العالمية الجديدة التي ترفع من شأن المنافسة الاقتصادية، بعد أن أصبح من المسلم به أنه لا تستطيع دول بمفردها مهما بلغت قوتها أن تعيش بمعزل عما يجري بها من أحداث و تغييرات متلاحقة و تزداد أهمية تكتل المناطق في عالم يسود في التكتلات الكبرى متل الاتحاد الأوروبي و لآسيا والأبيك، و من ثم فإن الدولة التي يفوتها قطار التكامل الاقتصادي في أبسط عرباته و هي منطقة التجارة الحرة تتحول إلى سوق هامشي و تتوزع مناطق التجارة الحرة في مناطق كثيرة من العالم، من أهمها منطقة التجارة الحرة المعروفة باسم: الإفتا ، التي أنشئت عام 1960 م و تضم عددا من دول جنوب شرق آسيا و هي أندونيسيا، ماليزيا، تايلاند، الفلبين ، سنغافورة ، بروتاي و كذلك منطقة الافتا التي أنشئت في أميركا الشمالية عام 1960م و تضم كلا من : الولايات المتحدة الأمريكية ، و كندا و المكسيك ،و من هنا يمكن توضيح الفرق بين هذه المناطق و مناطق التجارة الحرة ، حيث يبرز الفرق في كون أن الحوافز و التسهيلات المقدمة في المناطق الحرة تمنح لجميع المستثمرين من جميع دول العالم باستثناء الدول التي ينص على مقاطعتها كدولة اسرائيل بالنسبة للمناطق الحرة العربية، في حين أنه في

مناطق التجارة الحرة لا يتمتع بالامتيازات و الحوافز سوى الأشخاص الذين ينتمون للدول الأعضاء فيها، كذلك إن المناطق الحرة هي متعددة الأغراض بعكس مناطق التجارة الحرة و أحادية تقتصر على نوع معين من السلع .

المبحث الثاني : مقومات انشاءالمناطق الحرة و العوامل المتحكمة في نجاحها (نماذج عن تجارب دول عربية):

لا بد عند إنشاء أي نظام اقتصادي أن تتوفر بعض الشروط لإقامة هذا النظام ليقوم بمهامه على الشكل المراد وللمناطق الحرة مقومات لابد أن تتمتع بها لقيامها بالدور المطلوب منها إذ أن نجاحها يعود إلى مدى توفر مقومات الإنشاء لهذه المناطق .

المطلب الأول : مقومات إنشاء المناطق الحرة ,و العوامل المتحكمة في نجاحها:

الفرع الاول مقومات انشائها

بغية إنشاء منطقة حرة في بلد ما لابد من توفر مجموعة من المقومات الأساسية وهي[19] :

أولا:المقومات السياسية و الأمنية

لا جدال في أن استحداث منطقة حرة في بلد ما هو قرار سياسي ، قبل أن يكون قرارا اقتصاديا أو قرارا تشريعيا يتطلب التوافق في المصالح أو على الأقل عدم التعارض بين استراتيجيات البلد المضيف و الشركات الدولية النشاط المدعوة للإستثمار في المنطقة الحرة المزمع إنشاؤها، إذ أن معظم الاستثمارات التي تأتي إلى هذه المناطق تعود إلى شركات متعددة الجنسية التي تسعى إلى الاستحواذ على الأسواق ، و بالتالي لايمكن توقع تدفق هذه الاستثمارات مالم تكن هناك على الأقل نقاط التقاء و مصالح و ضمانات كافية بحيث تؤدي إلى زيادة مقدرتها التنافسية و تعظيم أرباح استثماراتها و لأطول مدة ممكنة و بأقل المخاطر، فمثلا أحرزت الصين المرتبة الأولى بين الدول النامية و المرتبة الثانية بين دول العالم خلال عقد التسعينات في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة تبنيها منهجا سياسيا مهادنا للولايات المتحدة و الغرب عموما، فقد حرصت على عدم الاصطدام معها و تغليبها للمصالح الاقتصادية على الاعتبارات الأخرى .

و قرار استحداث المناطق الحرة يجب توفير له المناخ السياسي و الأمني المستقر و سيادة السلام و الوئام الوطني و الاستقرار السياسي و علاقات طيبة مع دول الجوار، لأن المنطقة الحرة لا تعمل في فراغ و هي ليست مخصصة لسد طلب السوق المحلية غالبا ، بل إنها تقام في ضوء حاجة وطنية و إقليمية .

إن عدم الاستقرار السياسي يزيد من درجة المخاطرة التي يتعرض لها رأس المال المستمر في البلد المعني ، الأمر الذي يعد معرقل أساسي للاستثمار إلى جانب الاستقرار السياسي فإن البنية السياسية الملائمة تتطلب سيادة الممارسات الديمقراطية ((حرية الصحافة، استقلال القضاء والشفافية والمشاركة..)) باعتبارها إطارا ضروريا للتنمية الاقتصادية.

ثانيا : المقومات التشريعية و البشرية و الجغرافية:

1-: التشريعية :و تتمثل في توفير الأساس القانوني لإنشاء المنطقة الحرة و إدارتها و المزايا و الحوافز التي توفرها للمستثمرين بالإضافة إلى ضرورة الثبات النسبي لقوانين الدولة المضيفة ووضوحها فيما يتعلق بالمصادرة و التأميم و التقاضي و التحكيم و التأمين و التعامل مع الاستثمارات الأجنبية و تسجيل الشركات و تحديد أنظمة البنوك و شركات التأمين

2-. البشرية :ضرورة توفر الأيدي العاملة الماهرة و المؤهلة للعمل في الشركات و المشروعات الاستثمارية التي تقام في المنطقة الحرة الرخيصة نسبيا و هناك عاملان أساسيان و متكاملان لهما أهمية كبيرة في تقويم قوة العمل من وجهة نظرا الشركات الدولية و هما : المهارات و المرونة .

فالأولى تشكل موردا رئيسيا في عصر المعلوماتية بينما تعني الثانية المرونة سرعة التحرك و حرية الانتقال من العمل في المشروعات المقامة داخل الدولة إلى المشروعات داخل المناطق الحرة و هذا يتطلب من المشروعات المقامة داخل الدولة أن يكون لديها بدائل محلية لمراجعة هذا الإنتقال أو أنها قادرة على توفير حوافز تجعل العاملين فيها لا يضحون بها ، الأمر الذي يجعل الشركات العالمية في المناطق الحرة تبحث عن قوى العمل الجديدة في كثير من البلدان النامية بسبب البطالة ،أما البلدان قليلة السكان فينبغي وجود أحد أدنى من الضوابط و مرونة أكبر في استيراد العمالة و هذا بسبب ما أتاحته قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة في استيراد الأيدي العاملة الأجنبية و تهيئتها للعمل في المناطق الحرة بجبل علي.

2- :المقومات الجغرافية و البيئية :

تتمثل في قرب موقع المناطق الحرة من خطوط التجارة الدولية و لذا تركزت أغلب المناطق الحرة في العالم في الموانئ البحرية أو بالقرب منها، كالمنطقة الحرة بطنجة أو المنطقة الحرة ببورسعيد بمصر أو بالقرب من المطارات أو على حدود قريبا من الأسواق الإقليمية أو الدولية كالمنطقة الحرة بدبي بجبل علي بهدف خفض تكاليف النقل، إن أحد العوامل العامة التي تدفع الشركات متعددة الجنسية للاستثمار في البلدان النامية هو الانخفاض النسبي في تكاليف النقل و اختزال الوقت اللازم له بخاصة أنه يمثل نسبة عالية من تكلفة المنتج النهائي في الدول الصناعية.

أما فيما يتعلق بأهمية المقومات البيئية للمناطق الحرة، فإن ذلك يتأتى من رغبة و حرص العديد من الشركات الأجنبية على التوطن في المناطق ذات البيئات والظروف المناخية المعتدلة نسبيا بما ييسر لها إنجاز عملياتها الإنتاجية، و عرض سلعها أو خدماتها و تصديرها إلى أسواق الاستهلاك الرئيسية لها إقليميا أو عالميا.

الفرع الثاني : العوامل المتحكمة في نجاح المناطق الحرة :

بعد توفر مقومات إنشاء المناطق الحرة هذا لا يعني أن المنطقة الحرة قد تم تحقيق هدف إنشائها بل هناك عوامل تتحكم في إنجاح و فشل المناطق الحرة ة من بينها نذكر ما يلي:

اولا :التوازن في المصالح:

من البديهي أن يبحث كل طرف (البلد المضيف ، المستثمرين) عن مصالحه لهذا يجب على البلدي المضيف أن يوازن بين المصالح المشتركة وهو عامل رئيسي لنجاحها إذ أن المستثمرين الأجانب لا يقدمون على القيام بمشروع في أي موقع، ما لم يتأكدوا من أن ظروفه الانتاجية سوف تجعله ينتج بمستوى من التكاليف يمكنه من المنافسة الحرة، و هذه الأهداف يجب أن تكون واقعية و مدروسة دراسة شاملة بحيث تتطابق و معطيات الظروف الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية السائدة في البلاد[20].

ثانيا : دراسات الجدوى الاقتصادية و الفنية :

إن تأسيس أي مشروع اقتصادي يتطلب موارد مادية و جهودا بشرية معينة، و هو بحد ذاته يعتبر عاملين مهمين، إلا أن الأهم من تأسيس المشروع و ضمان استمرار تشغيله و إدامته و الاستفادة من ضمن عمره الاقتصادي بشكل فنيا و إعدادها بل بعد انجازها و تشغيلها أيا و حتى تكون الدراسة صحيحة للجدوى الاقتصادية و الفنية للمناطق الحرة يجب أن تكون ملائمة للأهداف السياسية العامة للدولة في نطاق النام السياسي المتبع و خلال مرحلة تنموية معينة أما الجدوى الفنية فهي ضمان قيام المشروع بالأساليب التقنية المختارة لتنفيذ الوظائف و تحقيق الأهداف المطلوبة كما و كيفا،و الجدوى الاقتصادية يتم بموجبها تحديد الموازنة بين إجمالي المنفعة مقابل إجمالي الكلفة ، ضمن معايير استثمارية اقتصادية محددة ، و خاصة ما يرتبط منها برفع مستوى الدخل القومي من جهة ، و بعدالة توزيعه من جهة أخرى ، و الجدوى الاجتماعية هي ضمان قبول مشروع بمؤشراته و نتائجه المختلفة من قبل الجهات المستفيدة خاصة و من المجتمع عموما[21].

وهناك عوامل أخرى عديدة ككفاءة الجهاز الاداري في التسيير الجمركي وفي الرقابة و التسهيلات التي تمنحها هذه الجهات رسميا لانشاء المنطقة الحرة.

المطلب الثاني نماذج تجارب دول عربية (مصر,الامارات العربية ,المغرب ثم الجزائر):

سنتطرق لبعض الامثلة من التشريعات في الدول السابقة الذكر و المتعلقة بإنشاء المناطق الحرة على سبيل المثال لا الحصر

الفرع الأول : في جمهورية مصر العربية:[22]

عرفت مصر فكرة المناطق الحرة في النصف الثاني من القرن الثاني عشر عندما كانت مدينة الإسكندرية مركزا للتجارة باعتبارها الطريق للتجارة الواردة من أوروبا إلى آسيا و بالعكس، والتي كانت تسلك الطريق البري من الإسكندرية إلى موانئ البحر الأحمر، و قد أقيمت أول منطقة حرة في مصر عام 1902 حيث عقد اتفاق خاص بين الحكومة المصرية و شركة قناة السويس و يقضي هذا الاتفاق بإنشاء منطقة حرة برية لتوسيع و صيانة ميناء بورسعيد طبقا لاحتياجات التجارة بهدف الاستفادة من الموقع الجغرافي المتميز لمصر الذي يصنف على أنه من أفضل المواقع على الخريطة الجغرافية للعالم قديما وحديثا، خاصة بعد شق قناة السويس التي جعلت من مصر نقطة تتوسط العالم بشماله وجنوبه .وفي عام 1920 اتفق

على عدم تطبيق نظام المناطق الحرة إلا في المناطق المحاطة بجدار جمركي ، وأن يتم تفريغ كافة الواريدات ((باستثناء الممنوع منها)) يرسم هذه المنطقة بعد تقديم مستندات الشحن .

وتطورت فكرة المناطق الحرة و لم تنتظم في تشريع قانوني إلا في عام 1952 حيث صدر القانون رقم 306 بشأن نظام المناطق الحرة وكان الهدف من هذا القانون تخفيف القيود الموضوعة على التجارة الخارجية و تشجيع تجارة الترانزايت وقيام بعض الصناعات مع عدم إخضاعها لقيود والإجراءات الجمركية إلا في أضيق الحدود، وفي عام 1963 صدر قانون الجمارك رقم 66 وخصص الباب الرابع منه للمناطق الحرة كما صدر قانون رقم 51 لسنة 1966 بشأن تنظيم المنطقة الحرة ببورسعيد ونظرا لظروف الحرب 1967 توقف نشاط المنطقة .

وفي بداية السبعينات انتهجت الدولة سياسة الانفتاح الاقتصادي بهدف جذب الاستثمارات لدفع بعجلة التنمية الاقتصادية فيها، وفي سبيل ذلك صدرت قوانين الاستثمار المتعاقبة بدءا من القانون 65 لسنة 1971 في شأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة، ثم قانون رأسمال العربي والأجنبي والمناطق الحرة رقم 43 لسنة 1974 وكذا قانون الاستثمار رقم 230 لسنة 1989 وأخيرا قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997 وتم إضافة باب رابع له تحت مسمى تيسير اجراءات الاسثمار وذلك بالقانون وقم 13 لسنة 24 ووفقا لهذه القوانين يتم اقامة المشروعات الاستثمارية من خلال نظامين لكل منهما شروطه وفلسفته التي تشجع وتجذب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية وهذان النظامان هما: نظام الاستثمار و نظام المناطق الحرة .

الفرع الثاني : بجبل علي بإمارة دبي[23] :

كانت دبي و لم تزل تشتهر بالتجارة حي تمثل محطة ترانزايت هامة للبضائع العابرة إلى دول الخليج العربي والجزيرة العربية وآسيا وأفريقيا، وأضاف انفتاح حكامها و سعيهم لتحويل إمارتهم إلى مركز اقتصادي عالمي ميزة أخرى تضافرت مع أحدهم بأرقى أساليب الإدارة الحديثة وهو الأمر الذي تسارعت معه صعوبة التطورات المضطردة التي شهدتها هذه الإمارة في مجال التنمية الإقتصادية وبذلك يمكن القول بأن إمارة دبي على جناحي الإدارة و الإرادة احتلت موقعا متميزا على خارطة الاقتصاد العالمي، و دخلت إلى القرن الحادي والعشرين وهي تنطلق مسرعة للخروج من قمقم العالم الثالث إلى رحابة عالم الدول المتقدمة، و من بين ماقام به الشيخ راشد لتعزيز وضع الإمارة في ميدان الاقتصاد و التجارة الدولية، إنشاء ميناء جبل علي عام 1979 وتم إنشاء المنطقة الحرة بجبل علي مساحة 100 كيلو متر مربع مسورة بالكامل و هي مساحة جعلت منها إحدى أكبر المناطق الحرة في العالم، و على الصعيد القانوني المتعلق بإنشاء المنطقة الحرة بجبل علي فقد تم إصدار المرسوم رقم 1 لسنة 1980 وتلا ذلك صدور المرسوم رقم 1 لسنة 1985 بإنشاء سلطة المنطقة الحرة بميناء جبل علي. و تضمنت مسؤوليات السلطة إصدار التراخيص للشركات التي ترغب في مزاولة العمل و تقديم المساعدة والخبرة الفنية، كالمساعدة في التزويد بمصادر الطاقة و القوى العاملة المتضمنة توظيف العمالة وإعداد تأشيرات الإقامة و توفير السكن و المواصلات ...و لمناخ الاستثمار المتميز الذي تتمتع به مدينة دبي وللإجراءات المتعددة التي اتخذتها حكومة دبي من أجل توفير أكبر قدر من النجاح للمنطقة الحرة بجبل علي، كل هذا جعلها تحتل المرتبة الأولى كأفضل منطقة حرة في الشرق الأوسط، كما تم تصنيفها من قبل الاتحاد الأوربي للمناطق الحرة كأفضل منطقة حرة متطورة في العالم سنة 2004 ، وذلك لدورها الريادي على مستوى الصناعة والنمو الكبير الذي حققته

الفرع الثالث: المملكة المغربية:[24]

يعتبر المغرب من الدول السباقة إلى تبني فكرة المناطق الحرة، فتم خلق مناطق حرة بمدينة طنجة في سنة 1962 بموجب ظهير رقم 1-61-462 لسنة 1961 داخل منطقة الميناء القديم الذي يحتل موقعا استراتيجيا بين المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، كما أن المدينة لا تبعد عن أوروبا سوى بـــ 14 كيلومتر، وكانت المساحة المقررو أن تحتلها المنطقة الحرة محددة في 11.68 هكتار إضافة إلى رصيف طوله 130 مترا، لكن وقع اقتطاع جزء منها لتضم الآن 5.46هكتار فقط ومن مزاياها أنها تتواجد في قلب الوسط الحضري، فاليد العاملة لا تضطر لقطع مسافات طويلة للوصول إليها، و بجوارها توجد فنادق كبرى يمكن أن يستعملها الأجانب المشتغلون بالمنطقة، ومع بداية السبعينات بدأت المنطقة الحرة تستقبل وحدات صناعية بعد أن ظل يغلب عليها النشاط التجاري الذي لاقت فيه منافسة من طرف سبتة وجبل طارق، ويسهر على تسيير هذه المنطقة مكتب استغلال الموانئ الذي يجمع بين القسم التجاري والقسم الإداري

الذي يتولى القيام بالعديد من المسؤوليات نذكر منها

- مراقبة دخول وخروج السلع

- مسك سجل بشكل تسجل فيه جميع العمليات الانتاج المستوردة والمصدرة
- القيام بعمليات جرد للسلع المخزنة عند المكلفين بالعمل
- إعداد تقارير بخصوص الأنشطة الشهرية والسنوية للمنطقة الحرة

وجهود المغرب لتشجيع هذه المناطق لم يقف عند هذا الحد،فمع بداية الثمانينات عمل المغرب على القيام بالعديد من الإصلاحات الرامية إلى إعادة هيكلة البناء الإقتصادي المغربي حيث كانت الجهود ترمي إلى ادماج المغرب في المحيط الاقتصادي العالمي و محيطه الجغرافي والجيو اقتصادي، من هذا المنطلق حدد المغرب نصب عينيه تحقيق بعض البرامج و السياسات الاقتصادية كان من بينها خلق مناطق حرة جديدة، بإظهار نية التفتح كبير على الخارج و تشجيع المبادرة الحرة، و الملاحظ أن الضوء الأخضر لانطلاقة هذا التوجه بشكل حقيقي تم بواسطة الرسالة الملكية الموجهة إلى الوزير الأول آنذاك الدكتور عزدين العراقي و المؤرخة في 14 يوليوز 1989 ومعلوم أن مضمون تلك الرسالة يؤكد أن من بين القضايا الأساسية التي تشتغل بال المسؤولين المغاربة، توجد مسألة التنمية الإقتصادية خصوصا و أنها تعكس الصورة الحقيقية للمجتمع المغربي وبالتالي من شأنها أن تدفع بالبلاد نحو المزيد من النهوض و الإزدهار في فترة أصبح فيها البعد الإقتصادي يعد الدعامة الأساسية لسياسة الإقتصادية العالمية، بالإضافة إلى الرسالة الملكية، نشير إلى كون الملك الحسن الثاني رحمه الله اكد أكثر من مرة في العديد من خطاباته على ضرورة إعطاء السياسة الإقتصادية بعدا ليبيراليا وأكثر انفتاحا على السوق الدولية بالإعتماد على الاستثمار الخاص ، و هكذا أكد على اقتناعه بأن " الاقتصاد الليبيرالي هو أفضل اختيار لتحريك الطاقات المبدعة، ومن خلال لاقتصاد الحر تتضاعف المبادرة الفردية أو الجماعية التي يعد الاستثمار ركيزة لتحسين إطار الحياة وانعكاساتها "

في الواقع نلاحظ أن نهاية الثمانينات و طوال التسعينات سعى المغرب بكل طاقته نحو تشجيع الاستثمار الوطني و جذب الاستثمار الأجنبي بتقديم ضمانات أخرى إضافية من خلق مناطق حرة صناعية جديدة و تجارية، و مالية. و نظرا للموقع الاستراتيجي المتميز لمدينة طنجة انصب الاهتمام عليها يشكل أكبر فتم إنشاء منطقة حرة مالية بموجب القانون رقم 90 . 58 الصادر في 26-1992 وذلك لأجل تحقيق تنمية اقتصادية شاملة وأيضا تكونين الكفاءات الوطنية وتمكينها من فهم الأوجه المالية الدولية. وفي سنة 1995 أنشأ بطنجة أيضا مناطق حرة للتصدير TFZوالتي بدأت في العمل سنة 1999 وسنسلط عليها الضوء في المبحث الثاني، والمغرب لم يقف عند هذا الحد، بل توجت هذه الجهود بالقيام بإنلاشاء و خلق مشروع ضخم وهو ميناء طنجة المتوسط وذلك لأجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، وهذا الميناء تواجد لنقل الحاويات مابين أوروبا و إفريقيا و ايضا ما بين القارة الأمريكية و الشرق الأوسط، ويقع على بعد 35 هكتار، غرب طنجة وتتواجد بيه مناطق حرة لوجستيكية تبلغ مساحاتها 130 هكتار، ومنطقتان صناعيتان حرتان تقع على بعد 25 كلم هما ملوسة -1- 600 هكتار، وملوسة 2 مخصصتان لاحتضان الصناعات الخفيفة الموجهة للتصدير،و جميع هذه المناطق توفر للمستثمرين خدمات وتسهيلات من مستوى عال، كما أنها معززة بنظام ضريبي جذاب و سيستفيد في إطارها المستثمرون من كلفة تحويل تنافسية ولكن لكنها لم يبدأ في العمل لحد الآن

وفي ما يلي نورد خريطة توضح موقع المناطق الحرة الجديدة .

الفرع الرابع, في الجزائر:[25]

لقد كانت للجزائر محاولات سابقة في مجال المناطق الحرة و تجسد ذلك سنة 1997حيث تم رسمي اوضع الإطار القانوني بموجب المرسوم التنفيذي 106 المؤرخ في 97/04/5 للمناطق الحرة بالجازئر، والذي تجسد من خلال إنشاء المنطقة الصناعية الحرة " بلارة " بولاية جيجل، مع العلم ان الفكرة تبلورت فعليا من خلال قانون الاستثمار لسنة 1993 ,إذ خصص الفصل الثاني من الباب الثالث للمناطق الحرة المؤرخ في93/10/12 .

لقد تم إنشاء هذه المنطقة بعد الدارسة التي أعدتها الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية بطلب من وكالة ترقية الاستثمارات، حيث أخذت هذه الدراسة عدة معايير لاختيار أحسن موقع لاحتضان المنطقة الحرة الأولى من بين 16 ولاية ليقع الاختيار على ولاية جيجل،;

1-قد تمثلت هذه المعايير فيمايلي:

العيارأ: الهياكل القاعدية للنقل والمارفق المتعلقة بها (المطار، الميناء، الطرق البرية، السكك الحديدية...)

المعيارب: نوعية وإمكانيات الخدمات العامة (الغاز، الوقود، الكهرباء، الماء والمواصلات..)

المعيارج: توفير اليد العاملة المؤهلة والمهارات المحلية.

المعيارد: الخدمات المتعلقة بالقطاع الثالث(المؤسسات البنكية والتامين، قطاع الصحة والسياحة، المؤسسات الإدارية. ...)

2– الهيئات المتكفلة بالمناطق الحرة بالجزائر :تتمثل هده الهيئات في:

• –اللجنة الوطنية للمناطق الحرة :وهي تضم ممثلي 10 وازارت محددة في المادة 24 من المرسوم 320–94 ،ويبلغ عدد أعضائها 21 عضو ,وضعت تحت إشارف رئيس الحكومة ونظمت في شكل

• (ANDI): الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار شباك وحيد.

3– الحوافز الممنوحة بالمنطقة الحرة " بلارة " بالجزائر :هناك عدة حوافز تمثلت في:

•**حوافز جمركية وجبائية:** حيث تعفى الاستثمارت في هذه المنطقة من جميع : الضرائب، الرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي والشبه جبائي، الرسوم الجمركية الخاصة بالتصدير.

•**حوافز مالية وتجارية** :تتمثل في :السماح للمستثمرين بالمنطقة ببيع % 20 من منتجاتهم في السوق المحلية، ويمكن أن تبلغ هذه النسبة % 50بالنسبة للمنتجات التي تكون قيمتها المضافة من عناصر إنتاجية محلية خارج الموارد الطاقوية تعادل أو تفوق% 50 ، كما تخضع المبيعات في التارب الجمركي لنفس تنظيم التجارة الخارجية والصرف المعمول به وتدفع الحقوق والرسوم المستحقة عند الاستيراد، إضافة إلى أن المعاملات التجارية تتم بعملات قابلة للتحويل الحر ومسعرة من بنك الجزائر.

•**الحوافز الاجتماعية في مجال العمل** :حيث يمكن للمستثمرين أن يوظفوا بدون شكليات مسبقة عمالا تقنيين ومؤطرين من جنسية جزائرية بدون تحديد عددهم لكل مؤسسة، ويكون توظيف العمال الأجانب بمجرد تصريح لدى المصالح المختصة بالتشغيل إقليميا، كما يجوز للعمال ذوي الجنسية الأجنبية والذين يتمتعون بصفة " غير مقيم " قبل توظيفهم أن يختاروا نظاما للضمان الاجتماعي غير النظام الجزائري.

4–إلغاء المنطقة الحرة" بلارة " بالجزائر

في 28 جمادى الأولى 1427 الموافق لـــــ 24 جوان 2006 بموجب القانون رقم 10/06 لقد فشل مشرع إنشاء المنطقة الحرة " بلارة " بالجزائر، إذ تم إلغاؤها، وفقا للسلطات الجزائرية، وإلغاء قانون 2003 بشان المناطق الحرة في المقام الأول تزامنا مع بدء سريان اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والمفاوضات الخاصة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

كما حاولت الجزائر في عدة مناسبات انشاء مناطق حرة عمى الحدود الشرقية خاصة مع تونس سواء خلال سنوات 1999 الى 2001 او خلال سنة 2012 الى 2016

ولقد صرحت هذه الاخيرة على لسان وزارة خارجيتها صراحة عبر جريدة الاتحاد بتاريخ 2015/08/21"أعلنت وزارة التجارة التونسية استكمال ضبط العناصر المرجعية لإعداد دراسة اقتصادية تمكن من وضع مخطط مديري لإحداث المناطق الحرة التجارية بداية سنة 2016.وينتظر وفق بلاغ أصدرته الوزارة، أن يشمل المخطط كل مناطق الولايات الحدودية مع الجزائر وذلك تتمة لدراسة أعدتها وزارة التجهيز سنة 2012 انبثقت عنها قائمة أولية في المناطق الحدودية التي يمكن تهيئتها لإحداث مناطق حرة تجارية بها.وتشمل هذه المناطق، وفق المصدر ذاته، كلاً من ساقية سيدي يوسف، وقلعة سنان، وتلابت، وطبرقة، وغار الدماء، وحزوة، مع إمكانية توسيع القائمة وفق طلبات الجهات ".

وينتظر وفق البيان الذي أصدرته الوزارة التونسية، أن يشمل المخطط كل مناطق الولايات الحدودية مع الجزائر، حيث تمت دراسة أعدتها وزارة التجهيز سنة 2012 انبثقت عنها قائمة أولية في المناطق الحدودية التي يمكن تهيئتها لإحداث مناطق حرة تجارية بها، على غرار منطقة ساقية سيدي يوسف، وقلعة سنان، وتلابت، وطبرقة، وغار الدماء، وحزوة، مع إمكانية توسيع القائمة وفق طلبات الجهات.

وأكد وزير التجارة التونسي، رضا الأحول، على تفعيل أكثر ما يمكن من الاتفاقيات مع الجزائر لإيجاد الحلول التي يتخبط فيها البلدان ضمن اللجنة المشتركة وتطوير المعاملات التجارية.

وبلغ حجم المبادلات التجارية بين الجزائر وتونس 2 مليار دولار، كما سيتم عقد اجتماع لخبراء البلدين خلال نهاية السنة من أجل إيجاد حلول لبعض المشاكل التي تعترض المتعاملين الاقتصاديين على مستوى الحدود، مشددا في الوقت ذاته على توفر الإرادة السياسية لتجاوز هذه العقبات ويجب تطوير العلاقات التجارية بين البلدين.

المبحث الثالث: الاعفاءات الجبائية في المناطق الحرة و دورها في تشجيع الاستثمار :

كانت الإعفاءات الجبائية و لم تزل تستخدم من قبل الدول المضيفة كوسيلة لجذب الإستثمارات الأجنبية إليها ، و تشجيع الاستثمارات المحلية نظرا لما يترتب على تلك الاستثمارات من فوائد تسهم في الدفع بعجلة التنمية في تلك الدول ، و من هنا سنقوم في هذا المبحث بالتطرق لبنية هذه الإعفاءات و كذا الإعفاءات الممنوحة للمناطق الحرة سواء الجزائر أو بدول أخرى .

المطلب الأول: الإعفاءات الجبائية كأداة ممنوحة لتشجيع الإستثمار في المناطق الحرة

إن إنشاء المناطق الحرة يعد في حده محفزا للمستثمرين على الاستثمار سواء أجانب أو محليين، إلا أن الدول المضيفة لها تقوم بمنحها العديد من التسهيلات والامتيازات الجبائية و ذلك لجذب أكبر عدد ممكن من الشركات لتستمر بداخلها، إلا أننا نجد هذه الدول تتنافس فيما بينها على منح أكبر عدد ممكن من الإعفاءات والامتيازات لتستقطب الاستثمارات التي ترجع بالفائدة عليها و هنا نطرح التساؤل التالي: هل الإعفاءات الجبائية هي السبب الوحيد والأساسي الكامن وراء لجوء المستثمر المحلي و الأجنبي للاستثمار في المناطق الحرة ؟

الفرع الأول : بنية الإعفاءات الجبائية .

يستخدم مصطلح الإعفاءات الجبائية كمرادف لمصطلحات عديدة منها : الحوافز الجبائية ، النفقات الجبائية ، الاستثناءات الضريبية التشجيعات الجبائية و غيرها ، ويعود استخدام هذا المفهوم لأول مرة من طرف الأستاذ الأمريكي S.hurrey في سنة 1967 و الذي أشار إلى أن جميع الإجراءات الاستثنائية سواء إعفاءات أو اسقاطات أو تخفيضات من الضريبة هي في الحقيقة وسائل تنمح الدولة مساعدة مالية لصالح بعض المكلفين ، و يعرفها التشريع الفرنسي بأنها الإجراءات الاستثنائية تم سنها و تحدث خسارة في إيرادات الخزينة، و تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو أهداف أخرى كما هو الشأن بالنسبة لنفقات الميزانية، ويمكن القول بأن الفكرة الأساسية التي ينطلق منها مفهوم النفقات الجبائية تعتمد على اعتبار جميع الإجراءات الجبائية الاستثنائية بمثابة مساعدة مالية ممنوحة من طرف الدولة لصالح المكلفين.

والإعفاء الضريبي قد يكون كليا أو جزئيا و في كلا الحالتين فإنه قد يكون دائما أي لمدة حياة المشروع الاستثماري وقد يكون الإعفاء المذكور مؤقتا أي محددا بفترة زمنية معينة.

وتجدر الإشارة إلى أن تحديد و إعطاء هذه الإعفاءات يتم وفقا لمعيارين: أحدهما موضوعي والأخر جغرافي.

فالمعيار الموضوعي يندرج في إطاره على سبيل المثال : السعي لجذب الاستثمارات التي تتمتع بوسائل انتاجية معينة، قد تؤدي لتوفير أكبر عدد ممكن من فرص العمل للأيدي العاملة الوطنية، كما قد يندرج في هذا الإطار رغبة الدولة في توجيه الاستثمارات المحلية و الأجنبية للاستثمار في أنواع مخصصة من الأنشطة التي بالنسبة للمعيار الجغرافي فيندرج ضمنه اتجاه الدولة لتنمية أقاليم معينة فيها تحقيقا لأهداف سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، حيث تقوم الدولة لأجل ذلك بمنح هذه الحوافز والتسهيلات للمشروعات الاستثمارية التي ستقوم بالاستثمار فيها .

المطلب الثاني :معوقات انشاء المناطق الحرة بالجزائر:

مما سبق تقديمه وبعد دراسة مقومات إنشاء و نجاح المناطق الحرة، يتضح لنا أن المعوقات تكمن في معوقات قانونية وأخرى عملية وهذا ما ذهب إليه معظم الدارسين.

الفرع الاول : المعوقات القانونية:

من أبرز معوقات الاستثمارية تتمثل في كثرة القوانين، وتضاربها والغموض فيها وعدم وجود تشريعات لحماية رأس المال المستثمر و عدم الالتزام بالاتفاقيات المعقودة مع المستثمر ، والقيود الواردة على امتلاك الأراضي والعقارات وعلى حركة رأس المال وتحويل الأرباح، وفرض التسعيرة الجبرية على المستثمر ، وإلزامه بالمشاركة المحلية في نشاطات لا تخدم مصالح الشركات المتعددة الجنسيات، و عدم استقرار قوانين الاستثمار و عدم وضوح سياسات الاعفاء من الضرائب.[26]

الفرع الثاني : المعوقات العملية [27]:

نجد من أهمها:

➢غموض أو عدم واقعية الأهداف المسطرة للمنطقة، بحيث لا تتطابق مع المعطيات والوضع الاقتصادي و السياسي والاجتماعي والثقافي السائد في الدولة.

➢ عدم تمتع المنطقة الاقتصادية بموقع استراتيجي أو عدم توفرها على أي ميزة جغرافي.

➢نقص الكادر الاداري والجمركي المتخصص في الإدارة والرقابة و ارتفاع أجور العمال وانعدام سياسة وطنية للتكوين والبحث العلمي خاصة بالمنطقة الاقتصادية الحرة.

➢ ضعف إن لم نقل انعدام الضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي، إما بفعل وجود نزاعات أو خلافات سياسية على المناطق الحرة وداخل الدولة المنشأة فيها نتيجة الاضطرابات السياسية أو الحروب الأهلية أو الثورات الداخلية.

➢ ارتفاع تكاليف الانشاء ذلك أنه في بعض التقارير الأمريكية ذكر أن أي مشروع من 100 هكتار يكلف ما بين 25 إلى 40 مليون دولار أمريكي.

➢ عدم تهيئة المناطق الاقتصادية الحرة وافتقارها للهياكل، مثل انعدام أو ضعف المرافق الأساسية التي توفرها المنطقة الحرة.[28]

وفي الأخير يمكن القول أنه لانشاء أي منطقة حرة يجب أن تكون هناك إرادة سياسيةمن قبل حكومة البلد المضيف وذلك عن طريق وضع قوانين تسمح بإنشاء المناطق الحرة وتوفر مناخ أمني مستقر وذلك لتمهيد و تجنب المعوقات عن طريق توفير مجموعة متكاملة ومتناسقة لمقومات نجاح المناطق الاقتصادية الحرة.

الخاتمة

إن كل ما تقدم وعلى مدى هذا البحث يمكن التركيز في هذه الخاتمة، على أهم ما تم التوصل إليه من وسائل قانونية لضمان الاستثمار سواء أجنبي أو محلي بالمناطق الحرة، ولابد من الإشارة في البداية إلى أن هذا الاستثمار لا يخرج عن كونه من حيث الطبيعة القانونية نشاطا تجاريا يمارس في إقليم الدولة. بيد أن هذا النشاط يمكن أن يضطلع بدور مهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة كونه قناة رئيسية يتدفق عبرها رأس المال والخبرة الفنية والعلمية، لذلك تقوم الدول المختلفة بتنظيم معاملة هذا الاستثمار وتقرير الضمانات القانونية له عن طريق وضع مجموعة من القواعد القانونية التي يجب ان تكون كفيلة بتحقيق أهدافها في جذب رأس المال الخارجي، كما يمكن للدولة في هذا الصدد أن تلجأ إلى عقد الاتفاقيات الثنائية والجماعية مع الدول الأخرى بهدف تقرير قواعد اتفاقية لمعاملة الاستثمارات الوافدة على المناطق الحرة وحمايتها، وعلى هذا الأساس ينبغي أن يأخذ التنظيم القانوني أو الاتفاقي للاستثمار بالمناطق الحرة مراعاة مجموعة من الاعتبارات، إذ لا يجوز للمشرع أن يتعجل في منح ضمانات، بحيث تفرض التدخل المتلاحق لتعديلها بين الحين والآخر، كما يتعين أن تتصف الأحكام القانونية التي تقرر تلك الضمانات بوضوح صياغتها كي لا تتعدد الاجتهادات وتختلف التأويلات بشأنها، إذ يمكن أن يؤدي ذلك على استقرار القواعد القانونية الناظمة للاستثمار، وهو أمر يحظى بأهمية كبيرة لدى المستثمر الأجنبي، وبناءا على ذلك فاستقرار الأحكام القانونية يمكن أن يعد في حد ذاته حافزا أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي من حشد مجموعة من الحوافز والتسهيلات التي قد تكون عرضة للتغيير والتعديل تبعا للظروف العامة، وحتى يعد الاستثمار بالمناطق الحرة الصناعية مثمرا فإنه ينبغي أن يتضمن مختلف الأحكام القانونية المنظمة للاستثمارات الوافدة بدءا بكيفية استقطابها وإنشائها، ومرورا بقواعد حمايتها وانتهاءا بأحكام تصفيتها، كما يجب أن يتضمن هذا التشريع بصفة خاصة قدرا من الضمانات التي تطمئن رأس المال الوافد وتمنحه الثقة والأمان، حيث لا يجوز للمشرع أن يتعجل منح ضمانات، بحيث تفرض التدخل المتلاحق لتعديلها بين الحين والآخر، كما يتعين أن تتصف الأحكام القانونية التي تقرر تلك الضمانات بوضوح صياغتها كي لا تتعدد الاجتهادات وتختلف التأويلات بشأنها، إذ يمكن أن يؤدي ذلك على استقرار القواعد القانونية الناظمة للاستثمار.

وفي الأخير يمكن استخلاص مجموعة من النتائج، تتمثل أهمها فيمايلي:

-لا يوجد تعريف موحد للمناطق الحرة، وإن تشابهت الأهداف والغاية المرجوة منه.

-هناك عدة أنواع للمناطق الحرة بحسب عدد الأنشطة الاقتصادية الممارسة فيها ونوعيتها.

-أن أهداف وغايات إنشاء المناطق الحرة متشابهة في الدول محل الدراسة، من حيث المساهمة في التنمية الاقتصادية بشكل عام، وجذب الاستثمار الأجنبي والمحلي، وتوفير النقد الأجنبي، وتوفير فرص عمل جديدة.

لا يوجد نموذج متكامل للمناطق الحرة بحيث يمكن تعميمه على كافة الدول، فلكل دولة بيئتها, ظروفها وامكانياتها وسياساتها الخاصة بها.

-لا تزال المناطق الحرة في الدول العربية باستثناء الإمارات المتحدة تعاني من عدة مشاكل أبرزها تجهيز المنطقة بالبنية التحتية وتحفيزات محدودة، في حين تخطت مناطق أخرى بالعالم هذا الشيء وأصبحت تهتم بتطويرها وتوسيعها ودعمها بالتكنولوجيا الجديدة.

كما توصلنا من خلال الدراسة المقارنة بين مصر الامارات إلى أن مشروعات المناطق الحرة لم تحقق الأهداف المرجوة منها وانطلاقا من ذلك انتهينا إلى سرد مجموعة من المقترحات لجذب المزيد من الاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية للمناطق الحرة وخاصة للجزائر:

-توفير وإيجاد جهاز إداري مرن قادر على تسيير المناطق الحرة تحت أي ظرف من الظروف.

-التركيز على توفير البنية التحتية اللازمة لإنجاح المناطق الحرة.

-التركيز علي الترويج والتسويق للمنطقة الحرة بهدف جذب الاستثمار الأجنبي من خلال إقامة المؤتمرات والندوات العلمية وورشات العمل المتخصصة، بالإضافة إلى إصدار مجلات ونشرات عن مزايا الاستثمار في المنطقة الحرة بلغات متعددة وتوزيعها على السفارات والمراكز الاقتصادية المحلية و العربية والدولية, على الجزائر الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال المناطق الحرة والعمل على النظر فيها من جديد نظرا للأهمية الاقتصادية التي تعود من وراءها إضافة إلى تعزيز العلاقات العربية والدولية وذلك من خلال توفير المناخ الاستثماري الجيد القائم على تقديم الحوافز وتبسيط الاجراءات .

الملحق الولايات المحتملة في الجزائر لاستقبال المناطق الحرة حسب الاولوية

الولايات	المعايير الاقتصادية				معايير متعلقة بالتهيئة العمرانية	مجموع النقاط	الترتيب
	المعيار أ	المعيار ب	المعيار ج	المعيار د			
بجاية	9000	1800	558	1384	2500	15842	01
جيجل	7900	1750	281	1226	4000	15157	02
عنابة	6350	1700	970	2252	2500	13772	03
تلمسان	6450	1700	659	1117	2500	13226	04
وهران	6550	1300	1164	4110	-	13124	05
مستغانم	4950	1550	304	1237	2500	10541	06
سكيكدة	4050	1200	497	1488	-	7835	07
الشلف	3180	1300	530	1175	1000	7105	08
تبسة	3650	1650	391	1033	1500	6724	09
تمنراست	3350	1200	85	818	1000	6453	10
اليزي	3350	1200	93	248	1000	5891	11
الاغواط	400	1700	240	885	1500	9725	12
سوق اهراس	600	1550	118	609	1500	4377	13
البويرة	800	1550	371	918	-	3739	14
الطارف	300	1350	255	631	-	2536	15

المصدر :منور اوسرير،" دراسة نظرية عن المناطق الحرة مشروع منطقة بلارة، ص4

[1]-**مراد محمودي ، النظرية العامة للمناطق الحرة**، دار الكتاب الحديث ، الجزائر ، 2002 ، ص: 22.

[2]- مراد محمودي ، المرجع نفسه ، ص :23

[3]–**محمد قاسم خصاونة ، الاستثمار في المناطق الحرة**، دار الفكر، عمان ، الاردن ،2010 ، ص: 10–11

[4]–مراد محمودي المرجع السابق ، ص: 32.

[5]– **محمد قاسم خصاونة ، المرجع السابق** ، ص:19.

[6]–**جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية** ، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2006، ص:232.

[7]–**منور أو سرير ، دراسة نظرية عن المناطق الحرة** ، مجلة الباحث ، جامعة بومرداس، العدد2 ، سنة 2003 ، ص:41.

[8]– **بلعزوز بن علي و أحمد داني ، دور المناطق الحرة كحافز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، "دراسة حالة المنطقة الحرة بلارة"** ، الملتقى الدولي أثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، 13 و 14 نوفمبر 2006 ، ص: 06.

[9]– **بلعزوز بن علي ، أحمد داني ، المرجع نفسه**، ص : 06.

[10]–**مراد محمودي، المرجع السابق** ، ص: 38.

[11]–**مراد محمودي ، المرجع نفسه**، ص: 39.

[12]–محمد قاسم خصاونة، المرجع السابق ، ص:34.

[13]–مراد محمودي ، مرجع السابق ، ص:75.

[14]– محمد قاسم خصاونة، المرجع السابق ، ص:22.

[15]–مراد محمودي ، مرجع السابق ، ص:53.

[16]–مراد محمودي ، المرجع السابق ، ص : 53 .

[17]–محمد قاسم خصاونة ، المرجع السابق ، ص:23.

[18]–مريم فضال، المناطق الحرة و دورها في التنمية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر (غير منشورة) ص: 37 .

[19]–محمد قاسم خصاونة، المرجع السابق، ص: 76–80

[20]– مراد محمودي ،مرجع سابق ، ص :95.

[21]–مراد محمودي ، المرجع نفسه ، ص: 97.

[22]عبد الرحمن فريد : المناطق الحرة، القاهرة : الشركة المصرية لفن الطباعة 1976 ص 17

[23]اتحاد الغرف العربية الخليجية وآخرون :ندوة "المناطق الحرة ودورها في تشجيع الاستثمار "دبي سبتمبر 1988،ص

[24]عبد الرحمن فريد : المناطق الحرة، القاهرة : الشركة المصرية لفن الطباعة 1976 ص23 مرجع سبق ذكره.

[25]منور اوسرير،" دراسة نظرية عن المناطق الحرة " مشروع منطقة بلارة" 2003 ،ص 40.

[26]–مراد محمودي ، المرجع السابق ، ص: 100.

[27]منور اوسرير،" دراسة نظرية عن المناطق الحرة " مشروع منطقة بلارة" 2003 ،ص 56 مرجع سبق ذكره.

[28]–مراد محمودي ، المرجع السابق ، ص: 101.